الفصل الثاني

سياسة الهند الخارجية

أولاً: تعريف بالهند

يمثل هذا المبحث مدخلاً أساساً لتبيان جملة أمور تتعلق بدولة الهند، بحيث يتم من خلاله التطرق إلى القضايا التي لها دور في تحديد سلوك ومواقف هذه الدولة الآسيوية، فضلاً عن نشأتها وتطورها.

وأهم هذه القضايا التي سنعالجها في هذا الإطار جوانب الجغرافيا والسكان والتاريخ للهند، كي نستطيع إدراك خصوصيتها، والإطلاع على معالمها ذات التنوع الأثني والديني واللغوي. كما سنركز في هذا المبحث على حياة "المهاتما غاندي" (1869-1948)، وذلك لما مثلته هذه الشخصية من دور نضالي وسياسي بارزين في تاريخ الهند الحديث،خصوصاً في مقاومة الاستعمار البريطاني، وابتكاره لسياسة اللاعنف ضده، والتي حققت في نهاية المطاف الاستقلال والحرية لهذه الدولة، علاوة على استعراض أفكاره ومواقفه إزاء القضايا الخارجية، لا سيما المتعلقة بحركات التحرر العالمية، ومنها قضية فلسطين.

إضافة إلى ذلك، سنعالج في هذا الفصل، النظام السياسي الهندي بشكله القائم لما يوفره لنا ذلك من معلومات تساعد في تحديد آليات اتخاذ القرار على مستويات متعددة، خصوصاً إذا تم ذلك وفق مراجعة دقيقة وشاملة لتشكل هذا النظام والعمليات التي مر بها خلال الحقب الزمنية المتباينة، التي ساهمت في بلورته على ما هو عليه الآن. وهذا ما سيعطي الإمكانية لمعرفة أبعاد ذلك على قرارات الهند، وأنماط سلوكها الداخلي والخارجي.

وهذا النظام السياسي الذي يحكم الهند، ويعمل على تحديد مستقبلها، سيتم تناوله من خلال مراجعة له تشمل الدستور، والسلطات الثلاث، إلى جانب إلقاء نظرة على الأحزاب السياسية والممارسة الديمقراطية المتبعة في الهند، والتي جعلت منها الدولة الأكبر ديمقراطية على المستوى العالمي، فضلاً عن التطرق إلى جماعات المصالح في الهند.

1. الموقع الجغرافي

تقع الهند في الجزء الجنوبي من قارة آسيا، وتبلغ مساحتها نحو ثلاثة ملايين و165 ألف كم2، وهي بالتالي تعتبر سابع أكبر دولة من حيث المساحة في العالم. وتحيط بالهند باكستان من الشمال الغربي، والصين وأفغانستان وبوتان ونيبال من الشمال، وميانمار وبنغلادش وخليج البنغال من الشرق، في حين أن سريلانكا تحدها من الجنوب الشرقي[1].

وتحتل الهند لوحدها ثلاثة أرباع شبه القارة الهندية، أو ثلث حجم قارة أوروبا، وتتشكل من خمس وعشرين ولاية وسبع أقاليم اتحادية، منها دلهي، والعاصمة نيودلهي، وهو الإقليم الذي يضم أكثر من مليون نسمة. أما الولايات الخمس وعشرين فبعضها تضم أُناساً قد يفوق تعدادهم عن سكان بعض الدول، فهناك "أوتار بارادش" التي تضم 160 مليون نسمة، و"بهار" 100مليون، و"مهادشترا" 90 مليون نسمة[2].

ويتميز المشهد الإستراتيجي في جنوب آسيا بدرجة عالية من الخلل في التوازن لصالح الهند، فهي أكبر من الدول الست الأخرى مجتمعة، والتي تمثل رابطة دول جنوبي آسيا (باكستان، بنغلادش، سريلانكا، المالديف، نيبال، وبوتان)، إذ أنها تحتوي على 77% من سكان جنوبي آسيا، و72% من المساحة، و84% من الأراضي القابلة للزراعة، إضافة إلى 81% من الغابات، و69% من الأراضي المزروعة[3]. وعلى الرغم من مساحة الهند الشاسعة والاختلافات الدينية والإثنية فيها، فضلاً عن استعمارها لنحو قرنين من قبل بريطانيا، إلا أنها استطاعت، بفضل ممارستها للنهج الديمقراطي وتبنيها للنظام الفيدرالي منذ استقلالها في العام 1947 واستيعاب مطالب قوى الانفصال بالمفاوضات، في الحفاظ على وحدتها الإقليمية، ورد أي عدوان خارجي.

2. السكان

تُعد الهند ثاني أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان بعد الصين، وقد تتفوق على الأخيرة في نهاية العقد الحالي[4]. وطبقاً لتقديرات العام 2003 بلغ عدد سكان الهند مليار و65

---

[1]. جمهورية الهند: موسوعة السياسة، ج1، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994) ص140.

[2]. سعودي، محمد عبد الغني. آسيا في شخصية القارة وشخصية الأقاليم. (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية،2003). ص132.

[3]. السيد سليم، محمد. العرب والتطورات الإستراتيجية في جنوبي آسيا في: آفاق التحولات الدولية المعاصرة (تحرير) وليد عبد الحي. (عمان: دار الشروق للنشر،2002). ص67.

[4]. عبد العال، عبد الرحمن. التجربة الهندية في نصف قرن. السياسة الدولية. المجلد33. العدد130، 1997. ص168-171.

مليون نسمة،و بمعدل نمو 1,5% ، بينما تبلغ الكثافة السكانية 325 /كم2، كما ويعيش حوالي 28% من سكانها في الحضر ، و72 % في الريف، مع الإشارة هنا، إلى أن سكان الهند يتضاعف كل 36 سنة[1].

والهند التي تعتبر من أكثر دول العالم ازدحاماً بالسكان، والذي يفوق عدد قاطنيها على سكان قارة أفريقيا وجنوب غرب آسيا معاً، كانت قبل استقلالها عبارة عن عدة شعوب في شعب هندي واحد، ولكن في العام 1947م، قُسمت إلى دولتي باكستان والهند، ثم قُسمت باكستان فيما بعد إلى باكستان الغربية وبنغلادش، وذلك في العام 1971م[2].

وتتميز الخريطة الديمغرافية للهند بتعدد الأعراق وتنوع الأديان، حيث يمثل الجنس الهندي 72% من عدد السكان، والدرافيديان (السود) 12 %، والمسلمون 13%، بينما تمثل الأقليات الأخرى 3% ، فضلاً عن وجود مجموعات من السكان تصنفهم الحكومة الهندية على أنهم قبائل يسمون بـ"قبائل التلال"، حيث قدر عددهم في العام 1991 بـ(300) قبيلة، وبنسبة (8%) من مجموع السكان. وعلى الرغم من أن الدولة تقوم بحمايتهم، وتقديم الخدمات لهم، إلا أن الأمية والفقر تنتشر في أوساطهم[3].

ولا يزال المجتمع الهندي يحمل في تركيبته السكانية مورثات الزمن الغابر، وتقاليده القديمة. ويتجلى ذلك في استمرارية التقسيمات الطائفية في الحياة الهندوسية، فهناك طائفة البراهمة (أي الكهان)، وطائفة الأكشترية (المحاربة)، وطائفة القيشية (الزراع والتجار)، إضافة إلى طائفة الشودرا (المنبوذين، وهي أدنى الطبقات)[4]. وعلى الرغم من تطور المجتمع الهندي وانفتاحه نحو الخارج، لا سيما خلال العقدين الأخيرين، إلا أن عملية التصنيف الطبقي ما زالت إحدى المعالم الرئيسة للمشهد الديمغرافي في الهند، وإن تراجعت بنسبة محدودة.

وفيما يتعلق بالدين، فإنه يمثل عاملاً محورياً في حياة الشعب الهندي، حيث يقدر عدد الأديان في الهند بثلاثمائة وخمس وستين ديانة[5]. والمشهور منها: الهندوسية، الإسلام، البوذية، السيخية، والمسيحية، وهناك مذاهب أتباعها قليلون جداً. كما ويوجد في الهند خليط من

---

[1]. الهند، نبذة موجزة. انظر:http:www.alhindelyom.com بتاريخ 2005/4/8.

[2]. السيد سليم، محمد، رجاء سليم. مقدمة في التاريخ الآسيوي. (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2003). ص15 .

[3]. ياسين، أنور. الهند خمسون عاماً. العربي، العدد467، 1997. ص43.

[4]. جمهورية الهند: موسوعة السياسة، ج7، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1994). ص201.

[5]. حامد، أحمد. هكذا دخل الإسلام 36دولة. (بيروت: دار كلية الهلال، 1986). ص21.

الطوائف والأديان، ففيها 68% هندوس أو براهمة، و14%مسلمون، و3%بوذيون، و2% مسيحيون، و10%مجوس، و3%مذاهب أخرى. وتعتبر الهندوسية أقدم الأديان التي عرفتها بلاد الهند، تليها البوذية، ثم الإسلام. وهناك عبادات لا حصر لها مثل عبادة قوى الطبيعة وتشخيصها بأسماء الآلهة، وعبادة بعض الحيوانات[1].

وقد أولت الحكومات الهندية المتعاقبة، لا سيما المنتمية الى حزب المؤتمر، الوحدة القومية والعرقية أهمية كبيرة في برامجها العملية، بحيث لم تسمح للتيارات الهندوسية المتطرفة في دفع المجتمع الهندي نحو الاقتتال وعدم الاستقرار، وإثارة النزعات بين الطوائف المتعددة، خصوصاً مع الطائفة المسلمة التي تشكل من حيث العدد أكبر أقلية إسلامية خارج حدود العالم الإسلامي[2].

وبخصوص اللغات في الهند، فإن اللغة الهندية هي لغة البلاد الرسمية حسب ما ورد في الدستور، ويتحدث بها حوالي 40% من السكان. ويقدر عدد اللغات واللهجات في كافة أنحاء ولايات وأقاليم الهند بـ (1500) لغة ولهجة، منها 14 لغة رئيسة، وهي التي تنتمي إلى الأسرة الهندو- أُوروبية، والتي ينطق بها نحو 73% من سكان الأقاليم الشمالية والوسطى. وعلاوة على ذلك يوجد 24 لغة لا يقل عدد المتحدثين بكل منها عن مليون نسمة، مثل اللغة البنغالية، إلى جانب اللغات البنجابية، النيبالية، السنسكريتية، فضلاً عن اللغة الإنجليزية التي تُعد لغة رسمية على مستوى عموم الهند، وتحديداً في المناطق المركزية[3].

3. التاريخ

تاريخ الهند طويل ومعقد، حيث قامت فيه إحدى أقدم الحضارات التي عرفها العالم، والذي يرجع عمرها إلى أكثر من خمسة آلاف سنة، وتعاقب خلالها الكثير من القوميات والإمبراطوريات المستعمرة، كان آخرها الإمبراطورية البريطانية، التي انتهت عام 1947م،إثر تأسيس جمهورية الهند المستقلة[4].

---

[1]. جبارة، تيسير. المسلمون الهنود وقضية فلسطين،(عمان: دار الشروق، 1998). ص15.

[2]. محمد علي، جمال الدين. الهند:صراع المتشددين والعلمانيين، السياسة الدولية، العدد146، 2001. ص163-165.

[3]. الهند. الموسوعة العربية العالمية. ج3، (الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، 1996). ص 125.

[4]. المصدر السابق، ص127.

وفي حوالي العام 1500 ق. م. جاءت قبائل هندية- آرية من المناطق الجنوبية من روسيا الحالية، وسكنت الهند، حيث كانت مميزة عن الشعوب الأصلية بلون بشرتها، ولغتها، وتنظيمها الاجتماعي، وتقدمها من حيث استعمالها الأدوات الزراعية والصناعية. وتمكنت هذه الشعوب القادمة، على مر العصور، من الاستئثار ببعض أجزاء الهند الشمالية، ومن فرض معتقداتها الدينية التي كانت في الأساس الهندوسية[1].

وبحلول 530 ق.م. غزا الإمبراطور الفارسي "قورش" الهند، لتصبح المقاطعة العشرين من مقاطعات إمبراطورية قورش الإخمينية. وفي العام 326 ق.م. قام "الاسكندر الأكبر" ملك مقدونيا باحتلال الهند. وبعد ذلك جاءت أول إمبراطورية هندية خالصة، كانت تدعى "موريا" التي تأسست حوالي العام 324 ق. م. وأشهر ملوكها "أسوكا" الذي اعتنق البوذية، وأمضى حياته في نشر معتقداتها في الهند وسيلان، كما شيد الأماكن الدينية، وحفظ تعاليم بوذا منقوشة في الصخور والمعابد[2].

وبعد نحو خمسمائة سنة (أي بين 320 - 500م)، قامت إمبراطورية أخرى في شمالي الهند عُرفت بإمبراطورية (غوبتا). ويعتبر المؤرخون أن هذه الحقبة تمثل العصر الذهبي في تاريخ الهند، لما شهدته من نهضة أدبية، وفلسفية، وفنية، وعلمية[3]. وخلال القرون الخمسة التي أعقبت سقوط هذه الإمبراطورية، قامت نزاعات بين الممالك الهندية الصغيرة مهدت الطريق أمام الفتوحات الإسلامية المتدفقة في بداية الأمر من الجزيرة العربية متوجهة نحو البحر الأبيض المتوسط والمرتفعات الإيرانية، حيث أرسل المسلمون عام 712م حملة برية عسكرية إلى السند نجحت في تأسيس مملكة إسلامية في ذلك الجزء من الهند، والذي كان بمثابة منطقة تجارية مهمة تمر عبرها البضائع القادمة من الهند عبر "مرفأ ديبول" على مصب نهر السند إلى المدن الإسلامية في كل من الخليج العربي والبحر الأحمر[4].

وقد أقام العديد من التجار المسلمين علاقات تجارية مع عدد من المدن الهندية، كما واستوطنت عائلات مسلمة في الهند،لاحيث سمح حكامها للمسلمين ببناء المساجد وممارسة الشعائر الدينية الخاصة بهم. وكانت أولى الحملات الإسلامية الجدية على شبه القارة الهندية

---

[1]. الغوري،لاإبراهيم حلمي.لاالهند:لادرة آسيا وجوهرتها،لا(بيروت:لادار الشروق العربي،لا2000). ص288.

[2]. الهند: مجلة المعرفة، (بيروت: شركة إنماء للنشر، 1984). ص1072 .

[3]. ياسين، أنور. مصدر سابق. ص46.

[4]. بدوي، هشام. الهند وخمسون عاماً من الاستقلال. السياسة الدولية، المجلد 33، العدد130، 1997، ص 164-167.

بين القرنين التاسع والحادي عشر الميلاديين. وقد بدأت منذ خلافة معاوية بن أبي سفيان الذي أرسل المهلب بن أبي صفرة، ومن ثم تبعه محمد بن القاسم الثقفي، وغيره من القادة[1]. وغزا المغول بقيادة "تيمورلنك" دلهي العام 1398م، فوضعوا حداً للإسلام والعصر الذهبي للسلطة الإسلامية فيها، وبعد ذلك تجزأت الإمبراطورية الإسلامية في الهند إلى العديد من الممالك الصغيرة المتحاربة التي كان يحكم كل واحدة منها سلطان[2].

أما العهود الأوربية في التاريخ الهندي، فقد بدأت مع إرسال الملك البرتغالي "مانويل الأول" البحار البرتغالي "فاسكودي غاما" إلى الهند عام 1498 ليجد طريقاً بحرياً إلى الهند عن طريق رأس الرجاء الصالح. ونتيجة لنجاح البرتغاليين في عبور المحيط الهندي استطاعوا إقامة إمبراطورية تجارية جديدة في هذا المحيط تسيطر على كافة الموانئ التجارية والممرات البحرية بين الهند وجنوب شرقي آسيا والشرق الأوسط. وغدت "جوا" عاصمة البرتغاليين في الهند مستوطنة أوروبية مهمة[3].

وبزوال سيطرة البرتغاليين على الهند، أخذ التوسع البريطاني عام 1786 منعطفاً جديداً، خصوصاً بعد السيطرة الواسعة لشركة الهند البريطانية الشرقية التي احتكرت الاقتصاد الهندي لاستثماراتها وصناعاتها المختلفة، ما أدى إلى انتشار النسب العالية من الفقراء في معظم مناطق الهند[4]. وفي العام 1858 تولت الحكومة البريطانية مقاليد الأمور في الهند بدلاً من الشركة، وعُين "اللورد كاننج" الحاكم العام الأول في الهند، في الوقت الذي وعدت فيه ملكة إنجلترا "فكتوريا" بمعاملة الهنود بود، وأنهم سيتمتعون جميعاً بالمساواة والحماية أمام القانون، ودون تمييز، علماً أنه بعد ذلك بُدل لقب "الحاكم العام" وأصبح يعرف "بنائب الملك"، والذي كان يساعده مجلس تنفيذي، كان أعضاؤه وزراء ومسؤولين عن أجزاء مختلفة من الهند[5].

وكان أهم نتائج الاستعمار البريطاني للهند ظهور ما يمكن تسميته "بالقومية الهندية" وتشكلها بداية بظهور حزب المؤتمر الوطني الهندي الذي تأسس عام 1885م، ما لبث أن أصبح منذ العام 1905 تنظيماً مناضلاً من أجل التحرير والاستقلال. وفي العام 1920 تزعم

---

[1]. النمر، عبد المنعم. تاريخ الإسلام في الهند، (القاهرة: دار العهد الجديد للطباعة، 1959). ص2.

[2]. المخزجي، محمد. الهند، مجلة العربي، العدد441، 1995. ص38.

[3]. الهند والتنوع البشري.انظر: http:www.ahram.org بتاريخ 2001/1/1.

[4]. ياسين، أنور. مصدر سابق. ص50.

[5]. سليم،رجاء.الهند:معلومات أساسية. انظر: http:www.aljazeera.net بتاريخ 2005/4/3.

الحزب المهاتما غاندي الذي أمضى زهاء ثلاثة عقود في تنظيم وقيادة حركات مقاومة تستند إلى "فلسفة اللاعنف" ضد الإحتلال البريطاني الذي كان في بعض الأحيان يرضخ لبعض المطالب، فيبادر إلى زيادة عدد أعضاء الجمعيات التمثيلية الهندية وتوسيع صلاحياتها[1].

المهاتما غاندي، حياته

ولد موهندس كرمشاند غاندي الملقب بـ(المهاتما)، (أي صاحب النفس العظيمة أو القديس) في الثاني من أكتوبر/تشرين الأول 1869 في بور بندر بمقاطعة غوجارات الهندية من عائلة محافظة لها باع طويل في العمل السياسي، حيث شغل جده ومن بعده والده منصب رئيس وزراء "إمارة بور بندر"، كما كان للعائلة مشاريعها التجارية الواسعة[2].

وعاش غاندي طفولة عادية، ثم تزوج وهو في الثالثة عشرة من عمره حسب ما تتطلب التقاليد الهندية آنذاك، ورزق من زواجه هذا بأربعة أولاد. وفي الثامنة عشرة من عمره سافر غاندي إلى بريطانيا لدراسة القانون، وبعد ثلاثة أعوام عاد إلى الهند حائزاً على إجازة جامعية تخوله ممارسة مهنة المحاماة[3].

غاندي وجنوب أفريقيا

بحث غاندي عن فرصة عمل مناسبة في الهند يمارس عن طريقها تخصصه، ويحافظ في الوقت نفسه على المبادئ المحافظة التي تربى عليها، لكنه لم يُوفق، فقرر قبول عرض للعمل جاءه من مكتب للمحاماة في "ناتال" بجنوب أفريقيا، ليسافر إليها عام 1893م، حيث كان في نيّته البقاء مدة عام واحد فقط، لكن أوضاع الجالية الهندية الصعبة هناك جعلته يعدل عن ذلك، وليقيم زهاء 22 عاماً[4].

كانت جنوب أفريقيا مستعمرة بريطانية كالهند، وبها العديد من العمال الهنود ،حيث قرر غاندي الدفاع عن حقوقهم أمام الشركات البريطانية التي كانوا يعملون فيها، كما واطلع غاندي عن كثب على واقع التفاوت الاجتماعي الذي كانت تعيشه جنوب أفريقيا، وسياسة

---

[1]. المهاتما غاندي. الموسوعة العربية العالمية. المجلد 2، 1984. ص287.

[2]. البعلبكي، منير. "ترجمة". قصة تجاربي مع الحقيقة، سيرة المهاتما غاندي بقلمه. (بيروت: دار العلم للملايين، 1992). ص213.

[3]. برازاد، راجندرا. عند قدمي غاندي. (بيروت: دار العلم للملايين، 1959). ص123.

[4]. شكري، فؤاد. رجال صاغوا القرن العشرين. (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،2001). ص62.

التمييز العنصري التي مارستها حكومة بريطانيا ضد جميع الأجناس غير البيض، فانخرط في النضال السياسي المباشر، وأخذ يدعو إلى تحسين أحوال الجالية الهندية والاعتراف بحقوقها المدنية والاجتماعية. وقد وجه نضاله بشكل خاص ضد قانون يقضي بحرمان الهنود من حق التصويت- وأسس في سبيل تحقيق ذلك حزب المؤتمر الهندي-، وكذلك ضد ما عرف بـ"قانون إلغاء عقود الزواج غير المسيحية"[1].

وتعتبر الفترة التي قضاها غاندي بجنوب أفريقيا (1893- 1915) من أهم مراحل تطوره الفكري والسياسي، فقد أتاحت له فرصة لتعميق معارفه وثقافته، والاطلاع على ديانات وعقائد مختلفة، كما وأثرت فيه مشاهد التمييز العنصري المتبعة من قبل الاستعمار البريطاني[2]. وفي جنوب أفريقيا طور غاندي وبشكل كامل فلسفته في الحياة، والذي اعتقد بأنها جزء من حقيقة روحية مطلقة، كما ورأى أن جميع الأديان فيها بعض عناصر الحقيقة. وبوصفه مصلحاً اجتماعياً، فقد كافح لتحرير المرأة، وإلغاء طبقة المنبوذين، والقضاء على التقسيم الطبقي[3].

فلسفة اللاعنف

عاد غاندي من جنوب أفريقيا إلى الهند عام 1915م. وفي يوم عودته منحته الجماهير الهندية لقب "المهاتما" أي (الروح العظيمة)، وبغضون سنوات قليلة من العمل الوطني أصبح الزعيم الأكثر شعبية في الهند. وركز غاندي عمله العام على النضال ضد الظلم الاجتماعي من جهة وضد الاستعمار من جهة أخرى، واهتم بشكل خاص بمشاكل العمال والفلاحين والمنبوذين، واعتبر الفئة الأخيرة التي سماها "أبناء الله" سَبة في جبين الهند، ولا تليق بأُمة تسعى لتحقيق الحرية والاستقلال، والخلاص من الظلم[4].

أسس غاندي ما عرف في عالم السياسية بـ"المقاومة السلمية" أو فلسفة اللاعنف (الساتياراها)، وهي مجموعة من المبادئ تقوم على أُسس دينية وسياسية واقتصادية في آن واحد، ملخصها الشجاعة والحقيقة واللاعنف، وتهدف إلى إلحاق الهزيمة بالمحتل عن طريق

---

[1]. المهاتما غاندي. الموسوعة العربية العالمية، المجلد 4. ص316.

[2]. المصدر السابق. ص318.

[3]. القشطيني، خالد. نحو اللاعنف المقاومة المدنية عبر التاريخ. عمان: دار الكرمل، 1998. ص73.

[4]. غاندي صانع اللاعنف. (بيروت، 1996، مركز اللاعنف وحقوق الإنسان). ص23.

الوعي الكامل والعميق بالخطر المحدق، وتكوين قوة قادرة على مواجهة هذا الخطر باللاعنف أولاً، ثم بالعنف إذا لم يوجد خيار آخر[1].

وقد حذر غاندي أتباعه من انتهاج "الأساليب الميكافيلية" المعروفة في السياسة، حيث كان يصر على مكاشفة السلطة بما ينوي عليه ويخطط له. وعليه فقد نهى عن المطالبة بأكثر مما يريد الشخص أو يستحق لمجرد النجاح في المساومة[2]. واتخذت سياسة اللاعنف التي ابتكرها المهاتما غاندي عدة أساليب لتحقيق أغراضها، منها: الصيام، والمقاطعة، والاعتصام، والعصيان المدني، والقبول بالسجن، وعدم الخوف من أن تقود هذه الأساليب حتى النهاية إلى الموت. علماً أن غاندي اشترط لنجاح هذه السياسة تمتع الخصم ببقية من ضمير وحرية تمكنه في النهاية من فتح حوار موضوعي مع الطرف الآخر[3].

مقاومة الاستعمار البريطاني

تميزت مواقف غاندي من الاحتلال البريطاني لشبه القارة الهندية في عمومها بالصلابة المبدئية التي لا تُلغي أحياناً المرونة التكتيكية، وتسبب له تنقله بين المواقف القومية المتصلبة والتسويات المرحلية (المهادنة) حرجاً مع خصومه ومؤيديه وصل أحياناً إلى حد التخوين والطعن في مصداقية نضاله الوطني من قبل المعارضين لإسلوبه[4].

فعلى سبيل المثال تعاون غاندي مع بريطانيا في الحرب العالمية الأولى ضد دول المحور، وشارك عام 1918 بناء على طلب من الحاكم البريطاني في الهند بمؤتمر دلهي الحربي، ثم انتقل للمعارضة المباشرة للسياسة البريطانية بين عامي 1918 و1922، وطالب خلال تلك الفترة بالاستقلال التام للهند عبر الرسائل التي كان يرسلها للحاكم البريطاني العام في نيودلهي أو لرئيس وزراء بريطانيا حينذاك تشرشل[5].

قرر المهاتما غاندي في العام 1935 اعتزال الحياة السياسية رسمياً متجنباً الخلافات التي نشبت في حزب المؤتمر، ومكرساً نفسه في خدمة الشعب الهندي عبر التفرغ للمشكلات الاقتصادية التي كان يعاني منها الريف الهندي. وفي العام 1937 شجع حزبه على المشاركة في

---

[1]. الخطيب، سيف الدين. غاندي. (طرابلس: دار السلام للنشر، 1991). ص35.

[2]. القشطيني، خالد. مصدر سابق. ص74.

[3]. ديورانت، ول. دفاع عن الهند. كامل يوسف "ترجمة". (أبوظبي: المجمع الثقافي، 2003). ص56.

[4]. لوبون، جوستاف. حضارات الهند. عادل زعيتر "ترجمة" (بيروت: دار إحياء الكتب العربي، 1948). ص476.

[5]. هيكل، محمد حسين. الشرق الجديد. (القاهرة: دار المعارف، 1990). ص34.

الانتخابات، معتبراً أن دستور عام 1935 يشكل ضمانة كافية وحداً أدنى من المصداقية والحياد[1]. وفي العام 1940 عاد غاندي إلى حملات العصيان مرة أخرى، فأطلق حملة جديدة احتجاجاً على إعلان بريطانيا الهند دولة محاربة لجيوش المحور دون أن تنال استقلالها، واستمر هذا العصيان حتى العام 1941، كانت بريطانيا خلالها مشغولة بالحرب العالمية الثانية، وهدفها استتباب أوضاع الهند حتى تكون لها عوناً في المجهود الحربي[2].

وإزاء الخطر الياباني المحدق، حاولت السلطات البريطانية المصالحة مع الحركة الاستقلالية الهندية، فأرسلت في العام 1942 بعثة عرفت باسم "بعثة كريبس"، ولكنها فشلت في مسعاها، وعلى أثر ذلك قبل غاندي في العام 1943 ولأول مرة فكرة دخول الهند في حرب شاملة ضد دول المحور على أمل نيل أستقلالها بعد ذلك،كما وأدان النازية بشدة[3].

وقد خاطب المهاتما الإنجليز بجملته الشهيرة: "اترُكوا الهند وأنتم أسياد". لكن هذا الخطاب لم يُعجب السلطات البريطانية، فشنت حملة اعتقالات، ومارست ألواناً من القمع العنيف، كان غاندي نفسه من ضحاياه، حيث ظل معتقلاً خلف قضبان السجن، ولم يُفرج عنه إلا في العام 1944. وبانتهاء العام 1944 وبداية العام 1945 اقتربت الهند من الاستقلال، وتزايدت المخاوف من الدعوات الانفصالية الهادفة إلى تقسيمها إلى دولتين بين المسلمين والهندوس، وحاول غاندي إقناع محمد علي جناح الذي كان على رأس الداعين إلى هذا الانفصال بالعدول عن توجهاته، لكنه فشل[4].

وفي السادس عشر من آب عام 1947،حصلت الهند على استقلالها حينما وافق الإنجليز مضطرين على الخروج من الهند، وانتهاء السيادة البريطانية،إلا أن غاندي لم يشارك في الاحتفالات لما أصابه من حزن على تقسيم الهند، واقتتال بين المسلمين والهندوس راح ضحيته مئات آلاف القتلى والجرحى من الطرفين، كما وأخذ يدعو إلى إعادة الوحدة الوطنية بين الهنود والمسلمين طالباً بشكل خاص من الأكثرية الهندوسية احترام حقوق الأقلية المسلمة[5].

---

[1]. القشطيني، خالد. مصدر سابق. ص76.

[2]. بدوي، هشام. مصدر سابق. ص165.

[3]. السيد، محمد. تاريخ دول جنوب شرق آسيا. (القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، 2004). ص9.

[4]. المخزنجي، محمد. مصدر سابق. ص40.

[5]. الياسين، أنور. مصدر سابق. ص53.

لم ترق دعوات غاندي للأغلبية الهندوسية باحترام حقوق الأقلية المسلمة، واعتبرتها بعض الفئات الهندوسية المتعصبة خيانة عظمى، فقررت التخلص منه، وبالفعل، ففي 30 يناير/كانون الثاني 1948 أطلق أحد الهندوس المتعصبين ويدعى" ناتورام فينياك غودسي" ثلاث رصاصات على غاندي الذي خر مع الرصاصة الثالثة وهو يهتف بصوت ضعيف: يا إلهي[1].

وفيما يتعلق برؤية المهاتما غاندي للقضية الفلسطينية، فقد رأى أن الاستعمار البريطاني يعتبر فلسطين بوابة غزو الشرق وتأمين خطوط الإمداد للهند. لذا شدد على أن تبقى فلسطين عربية، حتى لا تُستخدم كقاعدة للهجوم على الهند أو الإضرار بها. ففي شباط 1938، أدان غاندي بريطانيا لقيامها بتبني مشروع لتقسيم فلسطين. كما وعبّر عن تعاطفه الكامل مع العرب في صراعهم ضد الاستعمار من أجل الحرية[2].

وفيما يتعلق بموقف غاندي إزاء القضية الفلسطينية، فقد كان برفضه للاستعمار والعنف هو العامل الأساس المؤثر في تشكيل وجهة النظر الهندية نحو هذه القضية. ففي إحدى افتتاحيات صحيفة "الهاريجان" في عام 1938 عبر غاندي عن تعاطفه مع يهود أوربا المضطهدين، ولكن هذا لم يمنعه من أن يرى الفلسطينيين على أنهم بشر وليسوا مجرد وحدات إحصائية. ومن هذا المنظور أدان غاندي الصهيونية واتجاهاتها العدوانية واللاأخلاقية، وكتب يقول: "إن الدعوة لإنشاء وطن لليهود لا تعني الكثير بالنسبة لي، ففلسطين تنتمي للعرب تماماً كما تنتمي إنجلترا للإنجليز أو فرنسا للفرنسيين. ومن الخطأ فرض اليهود على العرب، وما يجري الآن في فلسطين لا علاقة له بأية منظومة أخلاقية[3].

وعندما سُئل المهاتما غاندي في الأربعينيات عن رأيه في القضية الفلسطينية أجاب: "إنها أصبحت قضية لا حل لها". واستطرد موضحاً سبب ذلك في رأيه، فيقول: "لو كنت يهودياً لقلتُ للصهاينة، كفاكم سخفاً، ولا تلجأوا للإرهاب، لأنكم بذلك تضرون بقضيتكم التي كان من الممكن أن تصبح قضية عادلة دون اللجوء لمثل هذه الوسائل". كما ذكر "أن اليهود

---

[1]. الموسوعة العربية العالمية.ج2.مصدر سابق.ص289

[2]. المسيري،عبد الوهاب. غاندي والصهيونية ،انظر: www.elmessiri.com\ar\modeks بتاريخ 2005/6/2

[3]. المسيري،عبد الوهاب.مصدر سابق.

يحاولون فرض أنفسهم على فلسطين بمساعدة الأسلحة البريطانية والأموال الأمريكية، ومؤخراً عن طريق الإرهاب المباشر"[1].

وعلى الرغم من نبذ غاندي لأشكال المقاومة العنيفة، فإن موقفه يعكس تفهماً واعياً للدوافع التي حدت بالفلسطينيين إلى انتهاج هذا الشكل من أشكال المقاومة في مواجهة عدوان يهدف إلى محوهم من المكان والزمان[2]. وتثير آراء المهاتما غاندي عدة ملاحظات،أهمها أن غاندي يستخدم كلمة "اليهود" للإشارة إلى المستوطنين الصهاينة على وجه الخصوص وليس اليهود بشكل عام ومطلق. وبهذا، فقد كان غاندي أنموذجاً، ليس في سلمية الكفاح ضد المحتل فحسب، بل أكثر في سلمية التعايش وضرورة المساواة بين مكونات الأمة الهندية سواء أكان ذلك طبقياً أو دينياً، فمن الجانب الديني عمل كثيراً على وحدة المسلمين والهندوس، كما وظل المهاتما طيلة حياته يؤمن بأن كافة المتدينين سواء أكانوا مسلمين أو مسيحيين أو هندوسيين، فإنهم يعبدون إله واحداً.أما طبقياً فكان محارباً للظلم والتمييز بكافة صوره وأشكاله.

4. النظام السياسي الهندي

يهدف هذا المدخل إلى رصد وتحليل أهم التفاعلات التي شهدها النظام السياسي الهندي خلال الحقبة المعاصرة، وذلك للتعرف على التغيرات التي طرأت على هذا النظام بعد مرور ما يزيد عن نصف قرن على قيام الدولة الهندية، وتقديم رؤية مستقبلية له في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية المحيطة به.

أ. الملامح العامة للنظام السياسي الهندي

يقوم النظام السياسي الهندي على التعددية الحزبية، والتداول السلمي للسلطة عن طريق الانتخابات. وبحكم أن هذا النظام برلماني، فإن الحكومة تكون فيه مسؤولة أمام البرلمان الذي يملك سلطة سحب الثقة منها[3].

---

[1]. وجهات نظر: غاندي والصهيونية. انظر: www.aljazeera.net بتاريخ 2004/4/13.

[2]. العسكري، سليمان. التفاتة أخرى إلى الشرق، درس من الهند. العربي،العدد550، 2004. ص8.

[3]. عبد المنعم، فارس. الهند والقضايا العربية، شؤون عربية. العدد123، 2005. ص137.

والنظام السياسي في الهند يمثل أنموذجاً فريداً، لأنه أقرب نماذج العالم الثالث إلى أنموذج الديمقراطية البرلمانية الغربي وأطولها عمراً، وأكثرها التزاماً بقواعدها. وإذا كان يحلو للبعض وصف هذا الأنموذج بأنه ليبرالي، إلا أن الأقرب للدقة وصفه بأنه اشتراكي ديمقراطي، فلم يأخذ قادة حزب المؤتمر التاريخيين من الغرب نظام تعدد الأحزاب الذي ميز بعض دوله، وإنما أخذ منه نهرو بعض عناصر الفكر الإشتراكي[1].

وطبع النظام السياسي في الهند بعد فترة الاستقلال بجملة سمات، وهي:[2]

1. هيمنة حزب واحد على الرغم من التعدد الحزبي الرسمي والحقيقي في إطاره، متمثلاً ذلك بحزب المؤتمر القومي.

2. تربع أُسرة نهرو، أول رئيس وزراء للهند المستقلة، على قمة السلطة التنفيذية حتى العام 1996، باستثناء خمس سنوات (1964-1967 أثناء رئاسة راجاشاستري) و(1977-1979خلال حكم حزب جاناتا). وهكذا تبدو الديمقراطية الهندية بهذا الدور المتميز لعائلة نهرو كما لو كانت ملكية وراثية.

3. التلازم المثير للتأمل في التجربة الهندية بين الحديث عن الاشتراكية مع وجود قطاع عام كبير ومسيطر من جانب، وبين التفاوت الصارخ في الثروات والدخول وظروف الحياة القاسية لمئات ملايين السكان الهنود من جانب آخر.

4. علمانية النظام السياسي الهندي القائم على الفصل بين الدولة والدين. هذه العلمانية ليست شعار يرفع أو يردد، ولكنها واقع تجسد عبر وضع مسؤولين على قمة الدولة والجهاز الحكومي، فالمسلمون تبوءوا منصب رئاسة الجمهورية أو نواب لرئيسها، والسيخ كوزراء للخارجية، ومن ثم كرئيس وزراء للمرة الأولى كما هو الآن لرئيس الوزراء الحالي "مانوهان سينغ". ومع ذلك استمرت في الهند على الصعيد القومي والإقليمي أحزاب قامت على أُسس طائفية.

5. أما السمة الأخيرة، فتتمثل في إطار التعايش بين جماعات قومية مختلفة بداخل مجتمع سياسي يأخذ شكل الدولة الاتحادية التي تتمتع حكومتها المركزية بسلطات واسعة.

وبما أن النظام السياسي في الهند برلماني ديمقراطي، يستند إلى إجراء انتخابات دورية، فإن السياسة الخارجية الهندية لا ينفرد شخص واحد بصنعها، وإنما هي حصيلة تفاعل

---

[1]. أبو عامود، محمد سعيد. الديمقراطية في الهند: الواقع والمستقبل. السياسة الدولية. العدد146، 2001. ص48.

[2]. عبد الجواد، جمال. العالم الثالث: التركيب الاجتماعي لحركة التحرير الوطني. السياسة الدولية، العدد 80، 1985. ص110.

مؤسسات متعددة بداخل هذا النظام، وفي مقدمتها: الحكومة والبرلمان والأحزاب والرأي العام والصحافة وجماعات المصالح. وهذا ما يضمن لتلك السياسة إرساء "مفاهيم العقلانية" التي تجعل من تحقيق المصالح القومية للهند أولوية قصوى. فهذه المؤسسات التي تمثل مقومات الحياة السياسية الهندية، يمكن من خلالها التعرف على التركيب الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الهندي والعلاقات بين القوى الاجتماعية والدينية السائدة فيه، إلى جانب الإطلاع على أساليب العمل السياسي والحزبي وكيفية أداء المهام المختلفة للنظام السياسي في هذه الدولة. لذا، سيتم تتبع وتحليل هذه المقومات المكونة لنظام الهند السياسي وتحديد طبيعتها ومساراتها فيما يتعلق بالقضايا الداخلية من جهة، وتبيان توجهاتها تجاه الشؤون الخارجية، ومدى علاقتها فيما بينها من جهة أخرى.

ب. نظام الحكم المحلي

تعتبر الهند طبقاً للدستور دولة فيدرالية، لها حكومة مركزية تقع في العاصمة نيودلهي، وترتبط بها جميع الولايات الخمس والعشرين[1]. وقد أخذت الهند بالنظام العلماني الديمقراطي منذ قيام الدولة الهندية عام 1947، وذلك لاعتبارات خاصة تتعلق بطبيعة المجتمع الهندي الذي يتكون من أعراق وطوائف وأديان متعددة، وتسوده لغات ولهجات متباينة. ورأى مؤسسو الديمقراطية الهندية أن هذا النظام بقيمه وآلياته ووسائله هو الملائم للحفاظ على كيان الدولة،حيث احترمت القوى السياسية أدواته والتزمت بقواعده التي تتيح إمكانية تداول السلطة، وتعلي من قيمة المواطنة، وتسمح بالمشاركة السياسية لكافة المواطنين الهنود، بعيداً عن التمييز حسب الدين أو الطائفة أو الجنس[2]. ونظام الحكم في الهند كباقي الأنظمة السياسية في العالم، يتكون من ثلاث سلطات رئيسة، هي: السلطة التنفيذية، والتشريعية، والقضائية. ويمثل السلطة التنفيذية رئيس الدولة ومجلس الوزراء، في حين تتمثل السلطة التشريعية في مجلسين: مجلس الشعب، ومجلس الولايات، بينما القضائية، فتتشكل أساساً من المحكمة العليا، إلى جانب عدد من المحاكم المتخصصة.

---

[1]. الجبالي،نهله.التجربة الهندية:هل هي قابلة للتعميم؟.السياسة الدولية.عدد2004،155. ص 112

[2]. هـ.ب.الهند وخمسون عاما من الاستقلال.السياسة الدولية.عدد146، 2001 .ص64

أ. رئيس الدولة

يشكل منصب الرئيس في الهند أعلى سلطة تمثيلية في هرم الدولة، و صلاحياته شرفية فقط، ويماثل دوره دور الملك في بريطانيا، لكن الخبرة الهندية تشير إلى نجاح بعض الرؤساء في الحصول على بعض السلطات وممارستهم أحياناً نفوذاً مهماً في القرارات الحكومية[1].

ويمنح الدستور الهندي رئيس الجمهورية الذي مدة حكمه خمس سنوات سلطات واسعة في حال تعرضت الهند للحرب أو العدوان الخارجي أو أي إضطراب داخلي، إلى جانب ذلك، كُلف الرئيس بالدفاع عن الدستور الهندي، والمصادقة على القوانين، وإصدار مراسيم العفو[2].

ويتم انتخاب الرئيس بوساطة مجمع انتخابي، يتكون من الأعضاء المنتخبين لمجلسي البرلمان والجمعيات التشريعية للولايات، كما وينص الدستور الهندي في مادته (63) على ضرورة وجود نائب لرئيس الجمهورية، والذي يتم إنتخابه من خلال مجمع انتخابي يتكون من أعضاء مجلس البرلمان، ولا يمنح الدستور نائب الرئيس أي إختصاصات في ظل وجود رئيس الجمهورية إلا أنه يقوم بمهامه في حالة غيابه. ونائب الرئيس الذي يتولى هذا المنصب لخمسة أعوام يُعتبر رئيس مجلس الولايات[3].

ب. مجلس الوزراء

نص الدستور الهندي في المادة (74) على وجود مجلس وزراء يرأسه "رئيس الوزراء" لمساعدة رئيس الجمهورية، وتقديم النصيحة له. ومجلس الوزراء هو مركز السلطة التنفيذية في النظام السياسي الهندي، ورئيس الجمهورية حر في اختيار الشخص الذي يتولى منصب رئيس الوزراء،إلا أن العمل قد جرى على تكليف قائد الحزب أو الجهة التي تحصل على أكبر عدد من مقاعد البرلمان بتشكيل ورئاسة الحكومة، شريطة الحصول على ثقة مجلس الشعب، فإذا لم يحصل أي منهما على تلك الثقة، تتم الدعوة إلى إجراء إنتخابات عامة جديدة[4].

---

[1]. عبد العال، عبد الرحمن. انظر: العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا. السيد سليم، محمد، نيفين مسعد "تحرير" (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية،1997). ص556.

[2]. عبد العال، عبد الرحمن. الديمقراطية في الهند بين الفعالية والجمود. السياسة الدولية. العدد244، 2001. ص142-154.

[3]. بالمر. النظام السياسي في الهند. أحمد الخطيب "ترجمة" (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1965). ص20.

[4]. عبد العال، عبد الرحمن. الانتخابات ومستقبل الاستقرار السياسي في الهند. السياسة الدولية. العدد 24، 1996، ص181-183.

ورئيس الوزراء هو رأس الحكومة، ويملك أغلب السلطات التنفيذية، يختاره نواب الحزب الحاكم أو أحزاب التحالف التي تملك الأغلبية البرلمانية، ولا ينص الدستور على اختيار رئيس الوزراء من بين نواب البرلمان، وإن كان هناك استثناءً أحياناً لبعض بعض من تولوا هذا المنصب[1].

ج. السلطة القضائية

يعتبر نظام القضاء الهندي مزيجاً من النظامين الإنجليزي والأمريكي، وقد تعرض النظام القانوني الذي تعمل به المحاكم لتعديلات منتظمة أصدرها البرلمان ومجالس الولايات. أما قوانين الأحوال الشخصية، مثل الزواج والعلاقات الأسرية والميراث فلم يصدر بشأنها قانون موحد، ولا تزال هذه القوانين متباينة تبعاً لديانة الفرد ومعتقداته[2].

وتوجد على قمة النظام القضائي في الهند محكمة هندية عليا، مقرها العاصمة نيودلهي، ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين أعضاء هذه المحكمة ورئيسها بناءً على توصية من رئيس الوزراء، ويُناط بها عدة وظائف، أهمها: النظر في الخلافات القائمة بين الولايات المختلفة أو بين أي ولاية والحكومة المركزية، استئناف بعض القضايا الخاصة بالحقوق المدنية، كما أن أهم هذه الوظائف تفسير مواد الدستور،حيث أن لها الحق في إلغاء قوانين يصدرها البرلمان إذا تأكد لديها مخالفة هذه القوانين للدستور، وتعتبر أحكامها نهائية وملزمة[3]. ويلي المحكمة العليا في الهيكل التنظيمي عدد كبير من المحاكم، مصنفة بحسب مستوياتها، و تقوم هذه المحاكم التي يُعين قضاتها من قبل الحكومة بالنظر في استئناف القضايا والإجراءات القانونية[4].

د. السلطة التشريعية

السلطة التشريعية في الهند تتكون من مجلسين هما مجلس الشعب (لوك سابها) ومجلس الولايات (راجا سابها)، فمجلس الشعب يتكون من (545) عضواً يختارون بالانتخاب

---

[1]. أبو عامود ،محمد سعيد .مصدر سابق.ص50

[2]. المخزنجي،محمد .مصدر سابق.ص39

[3]. عبد العال،عبد الرحمن.العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا.مصدر سابق. ص558

[4]. احمد علي،مصطفى.الهند في مواجهة التحديات الداخلية.السياسة الدولية.عدد102 ،1987.ص ص205-208

المباشر من الدوائر الإقليمية بالولايات، وعدد لا يزيد على (20) عضواً يمثلون الأقاليم التي تديرها الحكومة المركزية، يختارون بالطريقة التي يحددها البرلمان في القانون، إضافة إلى قيام رئيس الجمهورية بتعيين عضوين على الأكثر من المجتمع. ويعد هذا المجلس المصدر الأساس لإصدار اللوائح والقوانين الخاصة بالشؤون المالية دون العودة إلى مجلس الولايات. ومن الضروري أن يتمتع رئيس الوزراء بثقة مجلس الشعب ليضمن الإستمرار في منصبه[1].

أما مجلس الولايات فهو يتكون من (250) عضواً منهم (238)عضواً منتخباً، يمثلون الولايات والأقاليم التي تديرها الحكومة المركزية، و(12)عضواً يعينون بوساطة رئيس الجمهورية .وتوزع المقاعد في المجلس بين مختلف الولايات والأقاليم على أساس عدد السكان بمعدل مقعد واحد لكل مليون من السكان من الملايين الخمسة الأولى، ثم مقعد لكل مليونين. ويحق لهذا المجلس تأجيل النظر في أية مواد قانونية[2].

وينتخب ممثلو كل ولاية في مجلس الولايات، بوساطة الأعضاء المنتخبين في الجمعية التشريعية للولاية طبقاً لنظام التمثيل النسبي. يشار إلى أن مدة مجلس الشعب خمس سنوات، في حين أن مجلس الولايات هو مجلس دائم، ولا يجوز حله، ومدة العضو فيه ست سنوات، إلا أن ثلث أعضائه يتم تجديدهم كل سنتين. وللبرلمان الهندي وظيفتان رئيستان، هما: الوظيفة التشريعية، ومهمتها سن القوانين، والوظيفية الرقابية، وعملها الرقابة على عمل مجلس الوزراء المسؤول أمام مجلس الشعب بصفة جماعية، كما أنه يجوز للبرلمان أن يوجه قرار اتهام إلى رئيس الجمهورية، تترتب عليه إقالته، ومن ثم فإن للبرلمان الهندي سلطات رقابية واسعة[3].

ج. الحياة الحزبية في الهند

تأخذ الهند بنظام التعددية الحزبية، ويشترط لتكوين الحزب حصوله على 3 % من الأصوات كحد أدنى على المستوى الوطني أو على المستوى المحلي[4]. وتعرف الهند العديد من الأحزاب السياسية، حيث يوجد بها نحو (20) حزباً على المستوى القومي، أهمها ثلاثة

---

[1]. عبد العال، عبد الرحمن. العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا. مصدر سابق. ص560.

[2].بالمر. النظام السياسي في الهند. مصدر سابق. ص48.

[3].المصدر نفسه. ص50.

[4]. عبد الرحمن، عبد العال. العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا. مصدر سابق. ص561.

أحزاب، هي:حزب المؤتمر الوطني، وحزب بهاراتيا جاناتا الهندوسي، والحزب الشيوعي الماركسي. كما ويوجد في الهند أكثر من (30) حزباً على المستوى الإقليمي في مختلف الولايات والمقاطعات، فضلاً عن وجود عدد من الأحزاب التي تعتبرها الحكومة غير شرعية كجبهة تحرير كشمير والجبهة المتحدة لتحرير أسام[1].

1. حزب المؤتمر الوطني

هو أقدم حزب سياسي في الهند، تأسس عام 1885م، واحتكر السلطة السياسية على المستوى القومي والولايات على مدى ثلاثين عاماً متصلة منذ عام 1947 وحتى عام 1977، وهذا السقوط جاء نتيجة للجوء أنديرا غاندي رئيسة الوزراء آنذاك إلى إعلان حالة الطوارئ عام 1975، واعتقال زعماء المعارضة، وفرض الرقابة على الصحافة[2]. وبسبب ما قامت به غاندي، فقد شكلت المعارضة الهندية تحالفاً نجح في الوصول إلى الحكم ليقيم أول حكومة ائتلافية في تاريخ الهند، ولينتقل حزب المؤتمر بدوره إلى المعارضة.

ونتيجة لما كان يجمع بين أعضاء التحالف العداء فقط لأنديرا سقطت الحكومة الائتلافية بعد 28 شهراً من قيامها، وتم إجراء إنتخابات عامة مبكرة عام 1980، استعاد فيها حزب المؤتمر السلطة بفوز كبير ، وواصل الحزب تفوقه بعد ذلك في إنتخابات 1984 إلا أنه فقد الأغلبية في انتخابات 1989، ليشكل حزب جاناتا بهاراتيا حكومة أقلية، اتسمت بعدم الاستقرار، وهذا ما أدى إلى التعجيل بإجراء إنتخابات عامة عام 1991، أسفرت عن تفوق حزب المؤتمر ، إلا أنه لم يحقق الأغلبية المطلقة ما أدى إلى قيام الحزب بتشكيل أول حكومة أقلية له[3].

واستمرت مكانة الحزب في التدهور، حيث لم يحصل في إنتخابات 1996 إلا على 140 مقعداً، في حين فاز حزب بهارتيا والأحزاب الأربعة المتحالفة معه على 196 مقعداً، وحصلت الجبهة المتحدة على 180 مقعداً، وفي انتخابات 1998 شكل حزب بهاراتيا حكومة ائتلافية، إلا أن تحالف أحزاب المعارضة الذي ضم الأحزاب الإقليمية والطائفية واليسار وحزب المؤتمر الوطني نجح بحجب الثقة عن الحكومة بفارق صوت واحد، الأمر الذي جعل رئيس

---

[1]. خان، ظفر الإسلام. الأحزاب في الهند،انظر: www.islamonline.net بتاريخ 1999/10/9.

[2]. عبد الجواد، جمال. مصدر سابق. ص111.

[3]. شافعي، بدر. التحول الديمقراطي في الهند. قضايا برلمانية. (القاهرة، مركز الدراسات الإستراتيجية، 1999). ص17.

الجمهورية يدعو "سونيا غاندي" رئيسة حزب المؤتمر إلى تشكيل الحكومة الجديدة، إلا أنها فشلت في تحقيق ذلك، وهذا ما أدى إلى إجراء انتخابات عامة جديدة في أيلول/ 1999، أسفرت عن فوز حزب بهاراتيا وحلفاؤه الذين ينتمون إلى 23 حزباً، وهذا ما أتاح لهم تشكيل الحكومة[1].

وقد تعزو عملية تراجع شعبية حزب المؤتمر الوطني الهندي إلى مشكلاته الداخلية التي واجهها من حيث بنائه الداخلي، وعدم قدرته على توفير كوادر قيادية جذابة بعد وفاة راجيف غاندي، لا سيما على مستوى القمة، إلى جانب عدم نجاحه في تلبية الكثير من طموحات الشعب، خصوصاً في المجال الاقتصادي.

2. حزب بهاراتيا جاناتا

أصبح هذا الحزب يحقق صعوداً ملحوظاً منذ انتخابات العام 1986، ونجح في نشر فروعه عبر أقاليم الهند المختلفة. لكن جذور الحزب تعود إلى ما قبل ذلك، ففي عام 1977 تشكل حزب يسمى جاناتا (الشعب)، وكان تحالفاً لأحزاب المعارضة التي سعت لهزيمة حزب المؤتمر، وإلغاء حالة الطوارئ التي أعلنتها رئيسة وزراء الهند آنذاك أنديرا غاندي عام 1975[2].

انبثق عن جاناتا حزبان، هما: (جاناتا دال)، وهو حزب علماني اشتراكي يتوجه للطبقات الفقيرة، وحزب (بهاراتيا جاناتا) الذي يؤكد على القومية الهندية ويدعم الأهداف الإقتصادية الاشتراكية. وجاء تميز بهاراتيا جاناتا في انتخابات عام 1996 ليتحول إلى أكبر حزب من حيث عدد المقاعد في البرلمان، وليُدعى لتشكيل الحكومة[3].

3. الحزب الشيوعي (الماركسي) الهندي

تأسس هذا الحزب عام 1964 عقب انقسام في الحزب الشيوعي الهندي، ويحظى بدعم العمال في الريف والحضر الهندي، واستطاع أن يؤسس "قواعد تصويتية" قوية في العديد من ولايات الهند. ومع مرور الزمن خفف هذا الحزب من نبرته الأيديولوجية وخاض

---

[1]. عبد الجواد، جمال. مصدر سابق. ص114.

[2]. الجوهري، خالد. الأزمة السياسية في الهند: السيناريو والتداعيات. السياسة الدولية. العدد 137، 2000. ص233-237.

[3]. المصدر نفسه. ص235.

الانتخابات متحالفاً مع أحزاب يسارية أخرى، حيث وصلت حكومة الجبهة اليسارية في البنغال الغربي عام 1977 إلى السلطة بقيادة الحزب الذي ينتقد الأحزاب الطائفية بشدة خاصة بهاراتيا جاناتا، الذي يدعو صراحة إلى " تهنيد الهند" وفرض اللغة الهندية على الجميع ويعمل على أن يسود الهندوس حدهم[1].

وقد كان بين الأحزاب الهندية تحالفات وخصومات أحياناً، فمثلاً استطاع رئيس الوزراء "راسيماراو" من حزب المؤتمر الحصول على تأييد القوى الحزبية لبرنامجه الإصلاحي من خلال اعتماده على إستراتيجية الحوار والتشاور المستمر مع قادة أحزاب المعارضة بشأن هذا البرنامج خصوصاً أحزاب وقوى اليسار. وبجانب الحوار مع قادة اليسار، فقد عمل راو على فتح حوار مع حزب بهاراتيا جاناتا انتهى بقيام تحالف بين الحزبين عام 1992، علماً أن أحد العوامل التي أدت إلى التقارب هذا، هو انتهاء سيطرة عائلة "نهرو- غاندي" على حزب المؤتمر، فضلاً عن رغبة حزب بهاراتيا الاندماج في الحياة السياسية من خلال التقارب مع حزب المؤتمر[2].

وإجمالاً لكل ذلك، فقد كان للتفاعلات بين الأحزاب الهندية دوراً مهماً في اختلاف مستوى التقدم الذي أحرزته الحكومات الهندية في سياسات الإصلاح الاقتصادي. فقد شهد النظام الحزبي في الهند تحولاً من نظام حزبي متماسك، يشكل فيه حزب المؤتمر الحزب الأكبر، إلى نظام حزبي يتسم بقدر كبير من الإنقسام والتفتت، وهذه الظاهرة أدت إلى تسهيل عملية الاصلاح الاقتصادي، خصوصاً في ظروف الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها الهند عام 1991، حيث حرصت كافة أحزاب المعارضة على ألا تكون أي منها سبباً في إنهيار الحكومة القائمة.

د. جماعات المصالح والضغط

إن المجتمع الهندي لا يقتصر على الأحزاب السياسية فحسب، وإنما يشاركها في ذلك تنظيمات المجتمع المدني التي تسعى إلى التأثير على السياسة العامة، وتلعب دوراً مهماً ومؤثراً في الحياة السياسية. وفي هذا الصدد سيتم ذكر أهم هذه التنظيمات، وهي:

---

[1]. فايز فرحات، محمد. الإطار السياسي لتجربة التنمية والإصلاح الاقتصادي في الهند. السياسة الدولية. العدد146،2001. ص60.

[2]. عبد الجواد، جمال. مصدر سابق. ص115.

1. جمعيات رجال الأعمال

نظمت الرأسمالية الهندية عدة هيئات للدفاع عن مصالحها سواء على المستوى القومي أو المحلي، ومنها اتحاد غرف الصناعة والتجارة الهندية ومنظمة المنتجين الصناعيين في كل الهند، وقد تنامي دور هذه الجماعات بعد بدء تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في الهند عام 1991. وهذه الجماعات تدعو إلى توسيع نطاق نشاط القطاع الخاص ليشمل كل مجالات النشاط الاقتصادي، مع تخفيف القيود على حركته، وتحديد نطاق القطاع العام في مجالات محددة. وقد رأت هذه الجماعات في عملية الإصلاح الاقتصادي في الهند خطراً يهدد مصالحها، لذا، فقد عارضتها، لأنها كانت مستفيدة كثيراً من النظام الاقتصادي الذي كان قائماً قبل بدء هذه العملية، والمتمثل في الحماية الاقتصادية[1].

2. نقابات العمال

يوجد في الهند أربعة اتحادات كبرى لنقابات العمال، وكان دورها محدود التأثير، خصوصاً في فترة تبني الهند "لنظام الاقتصاد المخطط" الذي تسيطر عليه الدولة، إلا أنه مع بدء تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي عام 1991 ازدادت قوة هذه النقابات، وقامت بدور مؤثر في معارضة هذه السياسية، نظراً لسلبيتها على العمال[2].

وتشهد الحياة السياسية الهندية صراعاً على المصالح بين جمعيات رجال الأعمال ونقابات العمال، الأمر الذي جعل الحكومة تتباطأ في تنفيذ بعض السياسات المتعلقة بالتحرر الاقتصادي، مع الملاحظة أن النظام السياسي الهندي من خلال مؤسساته الديمقراطية يتيح لكل من هذه القوى الفرصة لممارسة نشاطاتها في إطار القانون. وخلال العقد الماضي اتخذت الحكومة الهندية بعض الإجراءات المهمة في سياق سياسة الإصلاح الاقتصادي، وهو ما لبى مطالب رجال الأعمال إلى جانب تراجعها عن اتخاذ بعض الإجراءات، بما ينسجم وأهداف نقابات العمال[3].

---

[1]. أبو عامود، محمد سعد. مصدر سابق. ص70.

[2]. المنوفي، كمال. السياسة الهندية وأزمة الشرق الأوسط. السياسة الدولية. العدد 33، 1973. ص53.

[3]. فايز فرحات، محمد. مصدر سابق. ص63.

3. جماعات المصالح الدينية

يوجد لأتباع الديانات في الهند جماعاتهم التي تدافع عن مصالحهم المختلفة، فهناك جماعات للهندوس وأخرى للدفاع عن حقوق المسلمين، وكذلك هناك جماعات للمسيحيين الكاثوليك والبروتستانت، إلا أن الجماعات الهندوسية هي أقوى هذه الجماعات تأثيراً على صانع القرار الهندي، نظراً لكثرة وشدة المتعصبين لهذه الديانة، ولحاجة الأحزاب السياسية إلى أصواتهم في الانتخابات. ففي الانتخابات التي أُجريت في أعوام (1996، و1998) قدم حزب المؤتمر المعروف بعدائه للتعصب الديني بعض التنازلات للهندوس من أجل الحصول على أصواتهم ،الأمر الذي أثار قلق المسلمين الهنود المؤيدين التقليدين لحزب المؤتمر[1].

من ناحية أخرى، شهدت الهند خلال ثمانينيات القرن الماضي ظهور لبعض الحركات الاجتماعية المهمة كالحركات النسوية المطالبة بتحسين أوضاع المرأة في المجتمع ومساواتها في الحقوق بالرجل، وجماعات حماية البيئة التي عرقلت بعض المشروعات الاقتصادية، والسياسات التي رأت أنها تتعارض مع مبدأ الحفاظ على البيئة، إلى جانب ذلك، شهدت الهند حدوث نوع من التحالف بين كبار رحال الأعمال وكبار رجال الإدارة الحكومية، الأمر الذي أدى إلى وصول رجال الأعمال إلى مواقع التأثير الفعلي للقرار السياسي، وهذا ما سبب ظهور قضايا الفساد[2].

وأعتقد أن تأثير هذه الجماعات وغيرها في الهند يتحدد في ضوء مدى استجابة صناع القرار لمطالبها، كما أنه لا يستوي تأثيرها جميعاً، وإنما يختلف من جماعة إلى أخرى ومن وقت إلى آخر.

هـ. مستقبل النظام السياسي الهندي

بعد التطرق إلى النظام السياسي الهندي، واستعراض أهم المقومات التي تشكله، يمكن إجمال أهم العوامل التي تؤثر على مستقبله، وأهمها:[3]

1. مدى قدرة النظام السياسي الهندي على الاحتفاظ بطابعه الديمقراطي، والتقليل من حدة تأثير القوى السياسية المتطرفة التي في حال ازدياد قوتها قد تعصف بخصائصه.

---

[1]. قابيل، مي. العلمانية الهندية: تداول السلطة وتعايش الأديان. السياسة الدولية، العدد146، 2001. ص76-79.

[2]. العسكري، سليمان. مصدر سابق. ص9.

[3]. بدوي، هشام. مصدر سابق. ص167.

2. مدى قدرة القوى السياسية الديمقراطية والعلمانية الهندية على إعادة بناء نفسها، ومن ثم زيادة قدرتها على التأثير في الحياة السياسية الهندية بحيث تستطيع كسب مساحة أكبر من القدرة على الحركة والفاعلية في واقع الهند السياسي، إلى جانب قيامها بدور القوة الموازنة للاتجاهات القومية الهندوسية المتنامية.

3. مدى قدرة النظام السياسي الهندي على تطوير آلياته في علاج مشكلة الفقر الحادة التي تهدد الإستقرار الاجتماعي، والتماسك السياسي،إضافة إلى مدى قدرته في تطبيق سياسة جادة للإصلاح الاقتصادي بأقل تكلفة اجتماعية ممكنة، فضلاً عن محاربة الفساد الإداري والسياسي.

4. ويتمثل العامل الأخير، في مدى قوة التأثير الخارجي على دفع وتشجيع الاتجاهات والقوى الديمقراطية المستنيرة في المجتمع الهندي، لما لذلك من أثر مباشر، أو ضمني على النظام السياسي للهند، وتحديد توجهاته ومواقفه.

ثانياً: العوامل المؤثرة في تشكيل السياسة الخارجية الهندية

1. الموقع والمساحة الجغرافية:

تنبع أهمية هذا العامل من الدور الذي تلعبه الجغرافيا في توجهات النظام السياسي الهندي، وفي التفكير الاستراتيجي لصانعي القرار فيه، وذلك لسببين،أولهما: أن الموقع الجغرافي للدولة يرتب مجموعة أنماط سلوكية ثابتة نسبياً، بعضها يتعلق بإستراتيجيتها العسكرية وبعضها الآخر بحركة تجارتها الدولية. أما السبب الثاني، فيترجم من خلال تحديد الواقع الاقتصادي والسكاني والنفسي للهند (قيادة وشعباً)، وانعكاس ذلك على نوعية علاقاتها مع الدول الأخرى، لاسيما التي تجاورها[1].

ولكن في الصورة المقابلة، نجد بعض الباحثين من يقلل من أهمية هذا العامل بالنسبة إلى الهند، وذلك نتيجة لما شهدته هذه الدولة خلال العقدين الماضين من تطورات سريعة، ومتميزة في ميادين المعرفة والاتصالات وعلوم التقنية الحديثة. ومن أهم السمات المتعلقة بموقع الهند الجغرافي امتلاكها لواجهة بحرية أو أكثر، يمكنها الاستفادة منها عسكرياً

[1]. الخزرجي، ثامر. العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات .ط1. (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005). ص107.

واقتصادياً، فمن الناحية العسكرية قامت ببناء أسطولين بحريين قويين في الخليج الهندي، أما من الناحية الاقتصادية، فمكنتها من إقامة علاقات تجارية مع المحيط الخارجي[1].

وتتمثل الأهمية الحيوية للهند من حيث موقعها (الجغر - إستراتيجي)، أي من خلال سيطرتها على الممرات البحرية في المحيط الهندي. فمن الشرق تتحكم بالمداخل إلى شرق آسيا، ومن الغرب تتحكم بالمدخل إلى منطقة الخليج. ولعل هذه الأهمية تجعل الهند في أولويات الرؤية الأمريكية وإستراتيجيتها في ما يتعلق بالقارة الآسيوية عموماً، ومنطقة وسط آسيا على وجه الخصوص[2].

وتشكل مسألة الجوار الجغرافي للهند من أهم العناصر تأثيراً في طبيعة موقعها، حيث تتأثر حركة نظامها السياسي في مدى قربها من هذه الدولة أو تلك، وهو أمر أدى في كثير من الأحيان إلى تغذية نقاط الإختلاف وأسباب التنافس والصراع بين الهند وعدد من الدول المجاورة خصوصاً باكستان والصين، والذي سبب نشوب ثلاثة حروب مع الأولى وحرب واحدة مع الثانية[3]. فالعلاقة الثنائية عندما تتميز بالحدية يصبح القرب الجغرافي عاملاً مساعداً على تبادل الصراع بين الدولتين المتجاورتين، والعكس صحيح كذلك، أي أنه في ظل وجود علاقة ثنائية ينتفي فيها التقاطع الأيديولوجي والإستراتيجي، فإن هذا الجوار يتحول لمحرك دافع نحو التعاون والتكامل الإقليمين.

2. الإمكانات والموارد الطبيعية

تشكل الموارد الطبيعية أهم في تقدير قوة الدولة ودورها في السياسة الخارجية، فالدول التي تمتلك موارد كافية تستطيع أن تبني اقتصاداً قوياً، وتؤمن الرفاهية لشعبها، وبالتالي القدرة على التأثير في السياسات الدولية[4]. وبخصوص الهند فإن لديها موارد طبيعية هائلة، ولكن العدد الضخم للسكان وعدم استغلال هذه الموارد بالشكل المطلوب، فضلاً عن غياب عدالة التوزيع، كلها أسباب تحول دون تمكن الهند من الحصول على إمكانات تؤهلها في

---

[1]. أبو عامر، علاء. العلاقات الدولية، الظاهرة والعلم، الدبلوماسية والإستراتيجية. ط1. (عمان: دار الشروق، 2004). ص65.

[2]. عبد الوهاب،أيمن.تحولات السياسة الأمريكية تجاه القوى الآسيوية.السياسة الدولية،عدد 147 ،2002.ص80

[3]. الخزرجي،ثامر.مصدر سابق .ص109

[4]. حقي توفيق،سعد .النظام الدولي الجديد .ط1.(عمان:منشورات الأهلية،1999).ص65

المدى القريب للعب دور فاعل على الساحة الدولية وإن كان تأثيرها قوي في إقليمها، جنوب آسيا.

كذلك الحال، فإن الهند تعاني من غياب تحقيق التوازن بين قطاعات الاقتصاد المختلفة، ففي الوقت الذي يرى فيه عدد من الخبراء بأن الهند مؤهلة للاعتراف بها كلاعب دولي متميز في ثلاثة قطاعات لاقتصاد القرن الواحد والعشرين، وهي: تكنولوجيا المعلومات، التكنولوجيا الحيوية، والفضاء، يوجد فيها أكبر عدد من الفقراء على مستوى العالم (430 مليون فقير)، وارتباط نحو (60%) من السكان بقطاع الزراعة[1].

وإذا أرادت الهند التحول إلى قوة كونية كبرى، فإن ذلك يعتمد بدرجة كبيرة على ما إذا كانت قادرة على حشد الاستثمارات من أجل تحسين قدرات الفقراء وتخفيف العجز المالي للبلد. وبدون ذلك فإن قدرة الحكومات الهندية ستكون محدودة في تنفيذ البرامج التي من شأنها توفير الخدمات العامة للمواطنين. وهذا قد يدفع إلى تفشي حالات عدم الاستقرار السياسي والإجتماعي في الهند، الأمر الذي سينجم عنه آثار خطيرة على واقع ومستقبل هذا البلد الآسيوي الذي يطمح نحو الصعود والتأثير عالمياً[2].

وبهذا، فقد أضحت الحياة الاقتصادية للهند مشروطة بامتلاك أو عدم امتلاك الموارد الطبيعية، والتي لها تأثير في السياسة الدولية، وأصبح من النادر أن تنعم دولة بمستويات عالية من الحياة لشعبها أو أن يكون لها مركزاً مهماً في الشؤون الدولية إذا كانت تعاني من عوز في الثروات الطبيعية، علماً أن قوة الهند لا ترجع أصلاً إلى حجم مواردها الطبيعية التي تمتلكها ضمن حدودها السياسية، وإنما لمدى قدرتها البشرية الفاعلة، والمتمثلة في التقدم العلمي والفني لإستثمار هذه الموارد.

3. السكان

يجمع العديد من دارسي العلاقات الدولية على أن الزيادة الكبيرة لسكان الدولة تؤثر بشكل نسبي في قوتها، دون أن يكون لها الأثر الحتمي. فمثلاً الهند التي يعادل تعداد سكانها

---

[1]. بيروكوفيتش، جورج. هل الهند قوة كبرى؟ فرج الترموني (ترجمة). مجلة الثقافة العالمية، العدد127. 2003. ص142.

[2]. المخزنجي، محمد .الهند، مجلة العربي. العدد 441، 1995. ص38.

بأكثر من ثلاثة أضعاف سكان الولايات المتحدة، لا تعدو أن تكون إحدى دول العالم الثالث، في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل القوة القطبية الوحيدة في عالمنا المعاصر[1].

وهناك عدة اعتبارات لمدى تأثير عامل عدد السكان الضخم في الهند على قوتها داخلياً وخارجياً. ويرتبط هذا العامل بإشكاليتين، تتمثلان في: عدم التناسب مع مساحة المجال الجغرافي من جهة، وعدم المواءمة بين عدد السكان وحجم الموارد من جهة ثانية. فضلاً عن ذلك، فإن التركيب السكاني للهند ليس في صالحها، حيث أن عدد الإناث أقل من عدد الذكور، ونسبة الشيوخ أكثر من الشباب[2]

كما هناك اعتبار يتعلق بدرجة التجانس القومي، وهذا متوافر للهند على الرغم من التفاوت الكبير في بنيتها الدينية والمجتمعية واللغوية. وقد ضمن لها هذا التجانس ترسيخ الوحدة الوطنية بين أفرادها وطوائفها، فلو حصل عدم تجانس قومي لأثّر سلباً على صلابة جبهتها الداخلية، وبالتالي الخارجية، لأن التجانس القومي بين عناصر الكم البشري سيُحدث أثراً لقوة الدولة خارجياً[3].

ولكن خطورة التضخم السكاني للهند تنعكس سلباً على الوضع الداخلي، وبالتالي تأثيراته على سياستها الخارجية، حيث أن هذه الزيادة تشكل معضلة كبيرة أمام انطلاقة الاقتصاد الهندي ومدى الأثر السيئ على مستوى المعيشة للفرد، بحيث تلتهم الزيادة السكانية التي تصل إلى 18 مليون نسمة سنوياً كل عائد للتنمية، كما أن لهذه الزيادة بعداً خطيراً عبر ارتفاع نسبة الأمية (48%) واستشراء الفقر (40%) من السكان تحت خط الفقر[4].

فالقوة السكانية للهند وحدها غير كافية لأن تكون عاملاً مؤثراً في السياسة الدولية إذا لم تقترن بالإمكانيات العسكرية والاقتصادية والسياسية والمالية، فعامل السكان كان قديماً يجدي كثيراً في زمن الحروب والتوسع، ولكن الآن أصبحت فاعليته تتراجع، نتيجة للتقدم في تقنية الدفاع، ونوعية الأسلحة المتطورة.

---

[1]. بدوي، محمد، وآخرون. العلاقات السياسية الدولية. (القاهرة: المكتبة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 2003). ص149.

[2]. إبراهيم محمود،أحمد. الهند،القدرات الوطنية والعلاقات الإقليمية. السياسة الدولية. العدد 2001،146. ص54.

[3]. الهواري،أنور. الهند من أكبر مستعمرة إلى أكبر ديمقراطية. السياسة الدولية. عدد 146، 2001. ص48.

[4]. عبد العال، عبد الرحمن. في:العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا. السيد سليم،محمد،نيفين مسعد "تحرير" (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية. جامعة القاهرة. 1997). ص556.

4. القوة العسكرية

تعتمد الدول على قدراتها العسكرية كأحد المتغيرات المادية المؤثرة في تعزيز قدرة نظامها السياسي في أوقات السلم والحرب، وذلك لتجسيد الاستقرار النسبي داخلياً، والتهديد باستخدام هذا المتغير، بقصد التأثير في السلوك السياسي خارجياً[1]. وبالنسبة للهند، فإن القوة العسكرية تعمل وفق منظومة واحدة، بهدف تحقيق الأهداف القومية العليا للدولة، والمتمثلة بشكل عام بالتفوق على باكستان في ظل استمرار الصراع التاريخي بينهما، والقدرة على مواجهة الصين، وزيادة دورها في المحيط الهندي من خلال تطوير القوة البحرية. وبالطبع فإن ذلك يتطلب "برامج تسليحية" متطورة، بما يتضمنه ذلك من الاهتمام بالصناعات العسكرية[2].

والقوة العسكرية للهند، تتحدد بناءً على الإمكانات المادية والتكنولوجية والبشرية المتوافرة لديها، فقوتها هذه ليس لها معنى دون وجود اقتصاد قوي، وتكنولوجيا متطورة، وكوادر بشرية مؤهلة. وتولي الهند خصوصاً بعد استقلالها أهمية كبيرة في زيادة قوتها العسكرية، سيما وأنها استخدمتها بعد سنوات الاستقلال مباشرة ضد باكستان، ثم كانت حربها مع الصين عام 1962، وتبعتها الحرب الهندية الباكستانية الثانية عام 1965، ثم الثالثة عام 1971[3].

وتدرك الهند أن القوة العسكرية عامل مهم يساعدها في مسعاها للعب دور إقليمي ودولي فاعلين عبر فرض السيطرة في جنوب آسيا والمحيط الهندي، لدرجة أن البعض تحدث عن "مبدأ مونرو الهندي" بالنسبة لجنوبي آسيا، ويستدلون على ذلك، بمعارضة الهند الشديدة للوجود أو التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لدول جنوبي آسيا، أو في الخلافات في ما بينها. مع الملاحظة أن الهند تتحدث باستمرار بأن قوتها العسكرية لا تشكل تهديداً لجيرانها، وأنها تعتبر أمن الدول المحيطة بها هو جزء من أمنها[4].

ومن أبرز النتائج الإيجابية للديمقراطية في الهند تحييد وتحجيم دور المؤسسة العسكرية داخل إطار وظيفتها التقليدية، وهو الدفاع عن التراب الوطني في مواجهة أية تهديدات

---

[1]. Raju G. C. Thomas, Indian Security policy (Prenceton, New Jersy: Prenceton University press, 1986). Pp. 11-18.

[2]. إبراهيم محمود،أحمد. مصدر سابق. ص 55.

[3]. Raja Menon, A Nuclear Strategy for India (New Delhi: sage) publications, 2000). P. 69.

[4]. عطية، ممدوح. القدرات النووية الهندية وتطورها، السياسة الدولية، العدد 133، 1998. ص 244.

داخلية أو خارجية، ومن ثم فقد تجنبت الهند الانقلابات العسكرية التي كانت سمة مميزة لكثير من بلدان العالم الثالث، مما أتاح لها تحقيق قدر كبير من الاستقرار السياسي، ومن ثم التفرغ لعملية التنمية وبناء المجتمع[1]. هذا فضلاً عن تحقيق الاستمرارية في سياستها الخارجية وفق خطوطها العامة، وتوجهاتها الأساسية بغض النظر عن الحزب الحاكم.

وكانت الحكومات الهندية على وعيٍ بأن إمتلاكها لجيش قوي لا يتوقف على عدد سكانها الكبير فقط، وإنما على قدراتها الاقتصادية ونوعية الأسلحة المتوافرة لديها، لا سيما امتلاكها للسلاح النووي. وهذا ما حدا بالهند إلى تشكيل جيش لا يزيد كثيراً عن المليون جندي، أي بنسبة زهاء (0،1%) من سكانها البالغ عددهم أكثر من مليار نسمة[2].

5. مؤسسات الدولة السياسية والدبلوماسية

اعتقدت الهند بعد إنتهاء الحرب الباردة أن التخلص من عزلتها الدولية وعقد معاهدات سياسية مع الدول الأخرى سيمنحها نفوذاً دولياً واسعاً. وبعد عرض الهند العلني لقدراتها النووية في العام 1998 تضاعفت ثقة الزعماء الهنود في تطوير ومتابعة إستراتيجية دبلوماسية دولية،أظهرت حيوية وتصوراً جديداً في تفاعلها مع الدول الكبرى في العالم، خصوصاً مع الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا والاتحاد الأوروبي، وحتى عدوها اللدود باكستان[3].

وقد انتهجت الهند إستراتيجية عدم الانحياز سياسياً، والتي كانت تهدف إلى أحتفاظها بحرية التصرف فيما يتعلق بالدول الكبرى. لكن بما أن التركيبة العالمية كانت مزدوجة القطبية خلال الحرب الباردة، فقد أقامت الهند في النهاية علاقة مصلحية وثيقة مع الاتحاد السوفيتي السابق[4]. لكن بعد حقبة الحرب الباردة تمثل الهدف الرئيس لنيودلهي باستمالة الولايات المتحدة لقبول دور إداري هندي في جنوب آسيا كعامل استقرار في المنطقة ككل. لذا فإن الهند تسعى إلى الظهور بمظهر الدولة التي تعزز روابطها تبعاً للمصالح الإستراتيجية الواسعة للولايات المتحدة على طول الطرف الجنوبي لآسيا[5].

---

[1]. عبد العال، عبد الرحمن. مصدر سابق. ص557.

[2]. بدوي، محمد، وآخرون. مصدر سابق. ص150.

[3]. زاد، زلمي خليل (تحرير) التقييم الاستراتيجي. (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،1997). ص321.

[4]. صبري مقلد، إسماعيل. عدم الانحياز بين الأيديولوجية والتطبيق. السياسة الدولية. العدد 450، 1976. ص92 .

[5]. زلمي، زاد خليل. مصدر سابق.

وقد استغلت القيادة السياسة الهندية مختلف معطيات البيئة الدولية لخدمة عملية التنمية بها، مثل دورها في حركة عدم الانحياز، وحرصها على الظهور بالأنموذج الديمقراطي أمام الرأي العام العالمي، ومكنها ذلك من الحصول على مساعدات اقتصادية وعسكرية من المعسكرين المتصارعين في النظام الدولي إبان فترة الحرب الباردة وحتى انتهائها. وبانتهاء هذه الحرب، عبر سقوط حليفها الرئيس آنذاك (الاتحاد السوفيتي) تكيفت سياسة الهند الخارجية بمهارة مع متغيرات البيئة الدولية، ومحاولة تطويعها لخدمة أهدافها، وذلك من خلال إعادتها لهيكلة علاقاتها الخارجية، بما يتواءم والظروف الدولية الجديدة.

6. النمو الاقتصادي والتطور التقني والتكنولوجي

رأت الهند أن النمو الاقتصادي يمثل لها أحد الركائز الأساسية لعملية متعددة الأبعاد، هي عملية التحديث،لاوهذه بدورها تتوقف على مجموعة عمليات ليست اقتصادية فحسب، وإنما كذلك، سياسية واجتماعية وثقافية. وفي المقابل اعتبرت أن عدم تحقيق مثل هذا النمو سيؤدي بها إلى ديمومة التبعية للدول الأخرى، والحيلولة دون بنائها وتطورها، إلى جانب الانعكاس السلبي على فاعلية نظامها السياسي[1].

كما ورأت الهند في زيادة نمو اقتصادها عاملاً مهماً في مكانتها وهيبتها الدولية، وكذلك عاملاً مؤثراً في استخدام قدرتها التقنية باتجاه استثمار أفضل لمواردها المتاحة وتطويرها. ومنذ بدء عملية الإصلاح والتحرر من قيود العزلة في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، حقق الاقتصاد الهندي نمواً بمعدلات جاءت خارقة لكل توقع، وخصوصاً في ظل القيود الاجتماعية- السياسية الموجودة، وأصبح هذا الاقتصاد يصنف الآن ضمن أكبر عشرة اقتصاديات في العالم[2].

وعلى الرغم من أن الهند تتمتع بمؤشرات عالية في مجالات التطور التكنولوجي،ما يضعها في مكانة جيدة في مجتمع المعلومات العالمي، إلا أنها تعاني من جملة مشكلات خطيرة، وأبرزها: أن السواد الأعظم من شعبها يعاني من الفقر ،حيث أن أكثر من ثلث

---

[1]. سرينغاس، تولاسي. سيرة العولمة الثقافية الهندية،انظر: التنوع الثقافي في العالم المعاصر. صامويل هنتغتون. فاضل جتكر "ترجمة" (الرياض: مكتبة العبيكان، 2004). ص145.

[2]. أحمد سلامه،سلامه. نون: التفاتة إلى الهند. مجلة وجهات نظر. العدد 62، 2004. ص43.

السكان لا يحصلون على القدر الكافي من الغذاء، إلى جانب أن توزيع عنصر العمل ما زال يعكس نمط الاقتصاديات التقليدية،حيث يعمل أكثر من 67% من قوة العمل في الزراعة على الرغم من أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لا يزيد عن 25 %، فضلاً عن الخلل في الميزان التجاري، حيث تصل قيمة الصادرات 37 مليار دولار سنوياً، بينما بلغت الواردات 50 مليار دولار[1].

وبشأن العامل التقني، فإن الهند التي تعتبر من الدول المتطورة تقنياً على المستوى العالمي، وتستطيع استثمار مواردها المادية والبشرية المتاحة بكفاءة عالية. وبما أن الهند تنافس العديد من الدول الكبرى على إحتلال مواقع متقدمة في سلم القوة والتأثير على الساحة العالمية، فقد ظل التقدم التكنولوجي هدفاً أساساً، وطريقاً نحو التأثير الكبير في طبيعة وديناميةالعلاقات الدولية[2].

ومن الدلائل التي تبرهن على أهمية العامل التقني للهند، إعطائها أولوية كبيرة لقطاع التكنولوجيا، بحيث أنه على الرغم من أن صناعة البرمجيات الهندية لا تشكل إلا (1%) من إجمالي الصناعة التقنية في العالم إلا أنها أصبحت تعتبر أنموذجاً جديراً بالتقليد، ليس من جانب الدول النامية فحسب، وإنما من الدول المتطورة كذلك[3].

7. الصراعات الحدودية

تتميز منطقة جنوب آسيا بالصراعات الحدودية، حيث أن الهند شهدت عدة نزاعات مع بعض الدول المجاورة كالصراع الهندي- الباكستاني على إقليم كشمير، والصراع بين الهند وبنغلادش حول تقسيم مياه الأنهار المشتركة، وكذلك حول تخطيط الحدود البحرية بينهما، إلى جانب النزاع السيرلانكي- الهندي حول أقلية التاميل[4].

وتعتبر قضية الحدود من القضايا الإشكالية الرئيسة في السياسة الخارجية للهند، حيث أن بريطانيا التي احتلت الهند كان لها دور ملحوظ في ترسيم الحدود السياسية بين الهند وجيرانها، بما يتفق ومصالحها من جهة، وبما يؤدي إلى تقسيم الشعب الهندي الواحد بين

---

[1]. عبد الغني سعودي، محمد. آسيا في شخصية القارة وشخصية الأقاليم. (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 2003). ص134.

[2]. الخزرجي، ثامر كامل. مصدر سابق. ص342.

[3]. سيرينغاس، تولاسي. مصدر سابق. ص148.

[4]. السيد سليم، محمد. انظر: آفاق التحولات الدولية المعاصرة. عبد الحي، وليد "تحرير". (عمان: دار الشروق،2002). ص67.

دولتين أو أكثر، والذي كان لذلك الدور المحرك للصراعات الحدودية بين تلك الدولتين (الهند وباكستان)،ما أدى إلى نشوب ثلاثة حروب مباشرة بينهما[1].

وكان لهذه الصراعات تأثيره السلبي على تخصيص الموارد المتاحة لعملية التنمية، حيث ارتفع الإنفاق الدفاعي الهندي بعد الحرب الهندية- الصينية من (2%) إلى (4 %)، كما وأدت حروب الهند مع باكستان إلى التأثير الخطير على خطط التنمية، فمثلاً حرب 1965 ترافقت مع موسم الجفاف لتعطل بذلك خطة التنمية الاقتصادية الرابعة حتى 1969. كما وسببت حرب 1971، وما تبعها من صراعات، إلى إيقاف المساعدات الإقتصادية الأمريكية للهند،ما أدى إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات الهندي قدر بنحو 540 مليون دولار، كما بلغت الديون المستحقة عليها أكثر من 600 مليون دولار عام 1972[2].

والهند خلال الفترة الممتدة من (1969- 1988) احتلت المرتبة السابعة من بين الدول الكبرى المستوردة للسلاح في العالم الثالث، نتيجةً لما شهدته من صراعات وحروب مع دول الجوار، وما ترتب على ذلك من تراجع في اقتصادها، والتنمية الواجب تحقيقها[3]. فالإطار الإقليمي للهند الذي شهد لسنوات طويلة صراعاً مع دول الجوار شكل عائقاً أمام عملية التنمية الاقتصادية بسبب ما أنفقته الهند من موارد مالية وبشرية هائلة كوقود لتلك المنازعات الحدودية، والتي جلبت للمجتمع الهندي نتائج سلبية، خصوصاً فيما يتعلق بأمور حياتهم المعيشية.

ثالثاً: الأهداف القومية لسياسة الهند الخارجية

أولاً: تعريف الأهداف القومية

هناك مفاهيم متعددة لمعنى الأهداف القومية، فالبعض يعرفها على أنها "الحالة المستقبلية التي يطمح صانع القرار، مدعوماً بالقدرات التأثيرية لدولته، إلى ترتيبها خارج حدودها السياسية، خدمة لمصلحتها الوطنية[4]. وهناك من يرى فيها "سعي كل دولة في تأمين بقائها واستمرارها، وفي الحفاظ على هويتها، فضلاً عن اعتبارها القوة الدافعة والمحددة

---

[1]. قبيسي، بشرى، موسى مخول. الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين "أوروبا وآسيا". (لبنان: بيسان للنشر والتوزيع،1997). ص236.

[2]. عبد العال، عبد الرحمن. مصدر سابق. ص560.

[3]. الخزرجي، ثامر. مصدر سابق. ص140.

[4]. السيد حسين، عدنان. مقدمة في العلاقات الدولية. (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1994). ص75.

لاتجاهات السياسات الخارجية للدول[1]. ومهما تنوعت هذه التعاريف، فإنها تنطوي على مضامين مشتركة عندما تبلور الدول سياساتها الخارجية، وأهمها: حماية السيادة الوطنية والقومية عبر ردّ العدوان الخارجي، والدفاع عن الوحدة الداخلية، وتنمية قدرات الدولة، وزيادة فعاليتها الدولية، إلى جانب الدفاع عن معتقدات الدول، ومبادئ الدفاع عن السلم الدولي[2].

ثانياً: أهداف السياسة الخارجية الهندية

1.حماية السيادة والأمن القومي

تعمل الهند على حماية سيادتها الإقليمية وأمنها القومي بأقصى ما تسمح به القدرات والطاقات المتاحة لديها، والمتمثلة بشكل أساس في امتلاكها قوة عسكرية متطورة وكبيرة، لا سيما المتعلقة بالسلاح النووي الذي ترى فيه أداة ناجعة لردع من يحاول أو حتى يفكر بمهاجمة أراضيها.

وقد دخلت الهند حروب وصراعات عديدة مع جيرانها للحفاظ على كيانها الإقليمي، وعدم التفريط فيه للدول، وإن كلفها ذلك خسائر باهظة في الموارد المادية والبشرية. ومن أجل هذا الهدف كذلك، سعت الهند إلى مواجهة التهديدات التي تعرض قيمها أو مصالحها للخطر، سواء فيما يتعلق بالداخل عبر الصراعات الطائفية والدينية ومطالب الانفصال، وخارجياً من خلال المنازعات الحدودية، أو تدخل بعض الدول بشؤونها الداخلية[3].

فالسيادة الحقيقية للهند هي التي ترتبط بما لديها من إمكانات علمية وعسكرية متقدمة، تتيح لها حفظ أراضيها من أي اعتداء خارجي، وتوفر لها معرفة ما يدور في إقليمها الأوسع، جنوب آسيا، والعالم كذلك. وبما أن للسيادة صلة وثيقة بالأمن القومي للدولة، فإن الهند تُعطي أهمية بالغة لتحقيق ذلك، من خلال تجسيد مضمون نوعي السيادة، الداخلي والخارجي، فالأول تطبقه عبر فرض سلطتها على أفرادها، وإصدار الأوامر حتى يلتزموا بقراراتها ويحموا وطنهم. أما النوع الثاني فتعبر عنه من خلال عدم خضوعها لأي سلطة خارجية،

---

[1]. صبري مقلد، إسماعيل. الإستراتيجية والسياسة. (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1979). ص10.

[2]. السيد حسين، عدنان. مصدر سابق. ص77.

[3]. أحمد، عبد الله. السيادة الوطنية في ظل المتغيرات العالمية. السياسة الدولية، العدد 23، 1996. ص72.

والإعلان عن أن سياستها الخارجية تتسم بالاستقلالية، بعيداً عن التدخلات أو الضغوط الدولية[1].

2. نشرالثقافة

تسعى الهند من خلال صانعي قراراتها ووسائلها المختلفة إلى نشر ودعم تراثها الثقافي، وذلك لما يمثله عامل الثقافة من أهمية في إثبات وجودها، ودورها الثقافي والحضاري في البيئة الدولية. وتؤمن الهند أن لهذا النمط من الأهداف دوراً وتأثيراً كبيرين في علاقاتها الخارجية انطلاقاً من محاولتها لصيانة ثقافتها، والمحافظة عليها من احتمالات الغزو الثقافي الخارجي من جهة، وكذلك محاولة تصدير أو إشاعة ثقافتها عبر حدودها، تمهيداً لفرضها، أو التأثير من خلالها، بما يخدم مصلحتها الوطنية، وتطلعاتها الدولية من الجهة الأخرى[2].

وفيما يتعلق بنشر الثقافة الهندية كهدف داخلي من أهدافها القومية، فإن السياسة الهندية تولي أهمية للتجانس الثقافي بين كافة قوى ومقومات المجتمع الهندي، وذلك لما يشكله من استقرار للنظام السياسي والانسجام الاجتماعي، فضلاً عن التوافق بين ثقافة النخبة وثقافة الشعب وصولاً إلى تحقيق الهدف العام المتمثل في تقوية الجبهة الداخلية، وتوسيع الامتداد الإقليمي، والتأثير في الساحة الدولية[3].

3. نشر السلام (سياسة عدم الانحياز)

رأى جواهر لال نهرو أول رئيس وزراء للهند بحركة عدم الانحياز ، الذي كان أحد أهم المؤسسين لها، هدفاً مجدياً في نشر السلام العالمي، والوقوف بحزم ضد الحروب وسباق التسلح. وقد شارك نهرو بصياغة المبادئ التي على أساسها يتم دعوة الدول لمؤتمرات الحركة، منها: أن تكون الدولة قد انتهجت سياسة مستقلة مبنية على التعايش السلمي[4]. كما وطالب بتسوية جميع النزاعات الدولية بالوسائل السلمية عبر التفاوض أو التوفيق أو التحكيم أو التسوية القضائية. وفي مؤتمر الحركة الأول الذي عقدته في بلغراد عام 1961

---

[1]. المجذوب، أسامه. المتغيرات الدولية ومستقبل مفهوم السيادة المطلقة. السياسة الدولية، العدد 109، 1994. ص65 .

[2]. فيشر، جلين. دور الثقافة والإدراك في العلاقات الدولية. أسعد حليم "ترجمة" (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة، 2005). ص342 .

[3]. مقلد، إسماعيل صبري. مصدر سابق. ص23.

[4]. باهي، رهام. حركة عدم الانحياز بين الجمود والتجديد. السياسة الدولية. العدد 134، 1998. ص213.

رأى نهرو أن سياسة الحياد الإيجابي أو عدم الانحياز تقوم على ثلاثة عناصر، هي[1]: عنصر الحياد، أي عدم الانحياز للكتل المتنازعة وعنصر الإيجابية متجسداً بالعمل على تخفيف شدة التوتر الدولي لإبعاد الحرب والحفاظ على السلام، إلى جانب عنصر السلام، وهو الهدف المنشود من سياسة الحياد المتبعة في حركة عدم الانحياز.

وفي تعريفها لعدم الإنحياز قالت أنديرا غاندي التي تزعمت رئاسة الحكومة الهندية لفترتين (1966-1977) (1980- 1984) : "إنها الحركة التي تنشر السلام وتمنع الخلافات، وتبتعد عن أطراف الأحلاف العسكرية، علاوة على تعميقها للتعاون المستند إلى المنفعة المشتركة. كما وكان لها دور جدي في تفعيل هذه الحركة والدعوة إلى نصرة الشعوب المضطهدة والمطالبة بإستقلالها[2].

وبانهيار الإتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة، واستحواذ الولايات المتحدة الأمريكية على مفاعيل السياسة الدولية، تراجع دور الهند وتأثيرها في داخل حركة عدم الإنحياز كباقي معظم الدول التي احتوتها هذه الحركة، ما حدا بالبعض لأن يسميها بـ"حركة عدم الإنجاز"، لعجزها عن التوحد المستمر والفاعلية المؤثرة في الساحة الدولية، بحيث كان العامل الرئيس في تماسكها هو الحرب الباردة وما شهدته من تنافس محموم بين القطبين العظميين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقاً). وبسقوط الأخير اختل التوازن الدولي لتتجه كثير من الدول الأعضاء في الحركة صوب أمريكا لتشكل معها تعاوناً قوياً، أو تحالفاً وثيقاً، كحال الهند على سبيل المثال.

4. تنمية قدرات الدولة

تنبع أهمية هذا الهدف من سعي الهند لأن تكون لها السلطة المطلقة على كل ما يتعلق بحقها في تقرير مصيرها، بعيداً عن الضغط والتحكم الخارجي، وهو ما يتطلب سعيها لتنمية مقدراتها وامكاناتها من القوة التي تمكنها من الحفاظ على نظامها السياسي، وكيانها الوطني، ضد الضغوط والتهديدات التي قد تتعرض لها من الخارج.

ونظراً لأن الدول، غالباً، تحتل مواقع مختلفة في الهرمية الدولية، وفي الهيكل العالمي لعلاقات القوى، فإن التوزيع النسبي لإمكانات الهند من القوة يحدد بشكل أساس سلوكها

---

[1]. خضر، محسن. أزمة الجنوب وتأثيرها في مستقبل حركة عدم الانحياز. مجلة المعرفة. العدد 447، 2000. ص49.

[2]. الخطيب،سعادة. فلسطين في حركة عدم الانحياز. مجلة الفكر الديمقراطي. العدد 1، 1988. ص165.

في البيئة الدولية، وذلك لأن إدراكها لحقائق قوتها النسبية هو الذي يجعلها تحدد أهدافها الوطنية على هذا النحو أو ذاك، وترتيبها في سلم اهتمامات صناع القرار، وبما يتفق قدر الإمكان مع ما تسمح به مواردها من عناصر القوة الوطنية[1].

وعلى الرغم من أن الهند تواجه تحديات خطيرة لمكانتها الإقليمية بسبب صراعها مع عدد من جيرانها، إلا أن لديها إمكانات كامنة أكبر مما تلوح به المؤشرات، فهذه الدولة الديمقراطية يمكنها أن تلعب دوراً مهماً خارج إقليمها المباشر إذا تمكنت من التغلب على القيود السياسية والاقتصادية التي حجّمت تطلعاتها في الماضي، كما ويمكنها أن تلعب كطرف مؤثر في التوازن متعدد الأقطاب في آسيا على الرغم من أنها أضعف استراتيجياً من باقي أطرافه، بل وأضعف من أن توازن الصين بمفردها[2].

إلى جانب ذلك، فإن الهند أدركت بأن تمكنها من التأثير الواسع إقليمياً ودولياً لا يمكن أن يتأتى إلا بانتهاج مسار شامل وفعال للإصلاح الاقتصادي، مع الدفع للاستمرار به، الأمر الذي وضع الاقتصاد الهندي بمرتبة عالية ومتميزة بين أكبر إقتصادات دول العالم، علاوة على اتباع الأسلوب الليبرالي الذي تفضله الاتجاهات العالمية المعاصرة، فضلاً عن الاهتمام بكفاءة النظام القضائي والمالي[3]. وعلى الهند، إذا أرادت تحقيق طموحها نحو الصعود الدولي، وتفعيل دورها إقليمياً، عليها انتهاج سياسة شاملة لتطوير كافة مناحي وقطاعات الحياة المختلفة، لأن من شأن تحقيق ذلك، تمكنها من الاستحواذ على مكانة إقليمية واسعة، ودور أممي مؤثر.

5. تطوير الاقتصاد وتحقيق التنمية

يمثل هذا الهدف بالنسبة للهند قيمة جوهرية تسعى إلى تحقيقه، حتى تكفل لأبناء شعبها مستوى مقبولاً من المعيشة، ولكن للتحديات الكثيرة التي تواجهها الهند على مستويات مختلفة، لا سيما الاقتصادية منها، أثراً سلبياً وعاملاً معيقاً لتحقيق مثل هذا الهدف الذي تنشده الحكومات والشعب الهندي على حد سواء.

---

[1]. الخزرجي، ثامر. مصدر سابق. ص141.

[2]. خضر، محسن.

[3]. الخزرجي، ثامر. مصدر سابق. ص146.

ولتحقيق هذا الهدف- ولو جزءاً منه- سعت الهند في بدايات العقد التاسع من القرن العشرين إلى تنفيذ إستراتيجية اقتصادية للاكتفاء الذاتي، تهدف إلى توفير الإمكانات الصناعية والتقنية اللازمة لمساندة الأهداف الدفاعية والتنموية، مع الحد الأدنى من المعونة الخارجية. إذ تم إيلاء اهتمام خاص بقطاعات التقنية المتطورة، والطاقة الذرية، والفضاء، التي أُعطيت مكانة بارزة، خدمةً لسياسة القوة الهندية[1].

وعلى الرغم من المعيقات التي تقف تحدياً أمام الاقتصاد الهندي كمحدودية التجارة الخارجية، والمديونية الكبيرة، وتقليدية بعض قطاعات الاقتصاد كالزراعة مثلاً، إلى جانب نسب الفقر والبطالة المتفاقمة، إلا أن هذا الاقتصاد حقق درجة عالية من النمو وصلت عام 2003 إلى 8%، لتكون من أعلى النسب التي يحققها اقتصاد دولة، لا سيما وأنها ما زالت تندرج في خانة دول العالم الثالث[2].

---

[1]. المصدر نفسه. ص142.

[2]. طلعت ،عبد المنعم. إدارة المستقبل"الترتيبات الآسيوية في النظام العالمي الجديد".(القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب،1998).ص162